

## نظرية كينز لمواجهة الأزمة الاقتصادية

أ. لكحل ليلي \*

الملخص:

في إطار تحليل منظور الكينزي للانعكاسات الاقتصادية لأزمة 1929 و أزمة المالية لسنة 2008 على الدول العالم، تشير الكثير من الدراسات و التقارير ان أزمة 1929 و أزمة المالية الحالية متشابهتان في الأسباب الا ان أزمة الرهن العقاري اكثر خطورة و تعقيدا.

ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية و توسعت إلى دول أوروبا و دول العربية، إلا ان هذه الدول الأخيرة لا تعرف نفس درجة الخطورة و هذا حسب انفتاح و اندماجها نحو العالم و بالخصوص الولايات المتحدة، اين توضع تقريبا كل المؤسسات الكبرى في البنوك الأمريكية التي تعرضت إلى تقلبات أسواقها المالية.

في الحين، الأسواق المالية العربية يضمني عليها طابعا محليا، إلا أن علاقتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة جعلها تتأثر بصفة غير مباشرة عبر توظيف اموالها في أسواق المالية الخارجية، و تأثرت من انسحاب الأموال الأجنبية الموظفة اسهم الشركات المدرجة فيها، حيث يدفع الأجنب لبيع أسهم بكميات كبيرة و بأسعار متدنية بحثا عن السيولة المالية.

و معظم الدول، قدمت وصفات كينزية لكبح هذه الأزمة بترشيد نفقات لمختلف الهيئات، و نجد عودة كينز بقوة على الساحة العالمية.

الكلمات المفتاحية: أزمة الرهن العقاري - افراط في السيولة - مفهوم الأزمة عند كينز - اقتصاد الأمريكي.

### Abstract :

As part of the perspective of the Keynesian repercussion analysis of the crisis of the 1929 and the crisis denominational of the year 2008 on the countries of the world, indicating a lot of studies and reports indicate that the crisis of the 1929 and the current crisis in the identical reasons, but the financial crisis is more serious crisis of colonel at various states.

\* أستاذة مساعدة قسم - أ - جامعة آحمد بوقرة - بومرداس.

Financial crisis emerged in the united states and has expanded to Europe and Arab countries, but the later countries do not know the same degree reflections, and this is by the openness and integration into the world and particularly the united states where almost all of the money the major institutions in united states exposed to fluctuations financial markets. Although the Arab financial markets, giving it a purely local character, but their relationship to trade with the European Union and the United States are affected them indirectly through the employment of their money in foreign funds employed in the shares of quantities and at low prices in search of financial liquidity.

Know the most states, provided Keynesian recipes to rein in this crisis rationalization of expenditures for the various bodies, we find the return of Keynes forcefully on the world.

#### تمهيد:

في نطاق نقد السياسات الليبرالية دون التخلي عن مبادئها و مع شدة من حدة الازمة المالية الحالية مواتية لعودة اطروحات لجون مينارد كينز و ي ظل الازمة الاقتصادية الحالية التي عرفت جذورها منذ جانفي 2008 ، و مازالت مستمرة و التي هزت العالم ،تعتبر اسوء عن ازمة 1929 ،لقد عرف العالم عدة هجمات مماثلة على مدى العقود الماضية إلا انها لم تكن بنفس المخاطر للازمة الرهن العقاري.

و بسبب الدمار الذي حل في البنية التحتية لدول اوروبية :

ازدهرت اسواق المال في امريكا و تلقت تليتها حاجة السوق الأوروبية و العالم، لكن الامر لم يدم طويلا حتى تحول

الازدهار المالي الى ركود تسبب به فائض العرض على الطلب ،ليقلب السوق المالي الذي عرف فيه العالم فترة الكساد العظيم بداية من او اخر عشرينات القرن الماضي . و مع تطور الأزمة المالية العالمية بشكل متسارع على المستوى العالمي ،أصبحت الاستثمار في موقف حرج و معرضة للإفلاس نتيجة لانخفاض حجم السيولة المتداولة بين البنوك ،و معاناة عدد كبير من البنوك من قصور في إدارة السيولة.

و نعود مرة اخرى لنرى امر شبيه بهذا تكرر في النصف الثاني عن العقد الاول من القرن 21 و في نفس الدولة ،حيث شهدت امريكا سوق العقار مسببا انهيار في سوق المالي امتد اثره الى انهيار العالم و بالخصوص منطقة اليورو التي استقرت فيها .

و مع حدوث ازمة الرهن العقاري لسنة 2008، والتي اتفق معظم الاقتصاديين على انها اخطر الازمات التي مست الاقتصاد العالمي بعد ازمة 1929، الذي اجبر او كان لازما على الدول ان تدخل بسياسات مناسبة من اجل تجاوزها و اعادة الاستقرار الاقتصادي و دفع التنمية الاقتصادية في هذه الدول .

و على هذا الاساس نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة على الاشكالية التالية : كيف ساهم كينز في تقديم حلول ازمة 1929 و كذا 2008 رغم وفاته 1946 و دفع بعجلة التنمية ؟

و للإجابة على هذه الاشكالية سيتم تقسيم البحث الى ثلاث محاور

المحور الاول: أعمال كينز

المحور الثاني : ازمة الرهن العقاري و نظرية كينز

المحور الثالث : كينز و اصلاح النقد الدولي

المحور الاول: أعمال كينز

أولاً: نبذة وجيزة عن جون ماينارد كينز (1883-1964)

اقتصادي انجليزي، اشتغل في بداية حياته في الهند، الف كتابا عن اصلاح في الهند التي كانت تقريبا بلد متخلف. تأثر بالاقتصادي ألفرد مارشال الذي كان تلميذا له، ثم أصبح أستاذا للاقتصاد في كلية كينغ. ألف كثيرا من الكتب حول موضوع الاقتصاد التي ترجمت الى لغات أجنبية و من بينها النتائج الاقتصادية للسلام 1919، الاحتمالات 1921، اصلاح النقدي 1923 و اخيرا كتابه المشهور "النظرية العامة للعمالة الفائدة و النقود"<sup>1</sup> سنة 1936 الذي كان له دور كبير في تخليص علم الاقتصاد عن جمودية المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) و شغل الكثير من المناصب الكبرى في الهند و إنجلترا .

ثانيا : بناء اقتصاد كينزي متحضر

يوضح كينز ان مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائما عن نمو مجموع الدخل الحقيقي، و يطالب الدولة بالتدخل لمعالجة الازمات الاقتصادية بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تدخلا فعالا عن طريق تنظيم الاستهلاك العام و التشغيل باستعمال ادوات عديدة من السياسة الاقتصادية .

<sup>1</sup> Gerard Henry Marie : Keynes .Edition Armand colin 1997 P112

لقد تحدث المؤلف دافيدسون على ضرورة قيام الدولة بدور فعال في الاقتصاد الرأسمالي لمواجهة جوانب القصور التي يعاني منها هذا النظام (الرأسمالي) والتي اهملتها النظرية الكلاسيكية فيؤكد على ضرورة اهتمام الدولة بمشروعات البنية الاساسية كالتعليم الصحة الطرق والاتصالات و كذلك تدخلها عن طريق التنظيم المالي لتجنب تكرار الازمات المالية التي عاشها العالم منذ بداية السبعينات .

ففي العقود الاخيرة ،اي اثناء تطور الازمات الاقتصادية في العالم ،اصبحت فكرة تدخل الدولة و الازدياد في حجم نفقاتها مصيبة تسبب الازمات حسب بعض الاقتصاديين . اما بعد تعمق الازمة المعاصرة لسنة 2008 طالب الكثير من الاقتصاديين العودة الى كينزاي نظرية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عبر ضخ المزيد من السيولة و مزيج بين الاقتصاد المخطط و اقتصاد السوق<sup>1</sup>.

تدخل الدولة امر ضروري لضبط الاقتصاد السوق بالتوجيه و المراقبة اما في حالة الركود الاقتصادي تعمل الدولة على الاستثمار و ضخ الاموال في السوق و خفض الضرائب بدلا من ان يترك الى ميكانيزمات السوق لتحقيق التوازن و اعادة تصحيح احوالها بنفسها ،على سبيل المثال قامت بريطانيا سنة 2008 بضخ 2مليون جنيه استرليني في احدى مصانع شركة بيري لبي لتصنيع اطارات السيارات و هكذا حظت الحكومة على 750عامل.

و هكذا نلخص نظرية كينز في مقولته "هناك اوقات تحتاج فيها الى تدخل الدولة لجعل الرأسمالية تعمل لصالحنا" و ذلك بإنفاق المال في السوق و حتى ان وصلت الى الاستدانة لتحقيق معدلات الانفاق المرغوب فيه . و هكذا وجدت افكار كينز تأييدا كبيرا من قبل الرئيس الامريكي روزفلت الذي ذهب الى تبني سياسات اقتصادية للخروج من الازمة المالية قائمة على افكار كينز المتضمنة تدخل الدولة للحفاظ على حق العامل في التشغيل و الائتمان الاجتماعي الصحي ...الخ ، و هذه الخطة جعلت امريكا تحقق معدلات نمو مرتفعة خلال ازمة 1929 و حتى في عهد اوپاما في 2009 الذي وضع خطة لتحفيز الاقتصاد باستعمال و سيلتين و هما زيادة الانفاق الحكومي و تخفيض الضرائب .

<sup>1</sup>revue conjoncture : Keynes ; l'homme de l'année écrit par jean yves naudet (15-12-2009)

\*العمل والدخل يحكماهما الاستثمار

### ثالثا: الركود لدى كينز

-لا يتحقق التوازن التلقائي في الاقتصاد الوطني ولا بد من وجود الدولة التي تستطيع التدخل عبر الانفاق الحكومي لإعادة التوازن .

- ان افراط في الانفاق الحكومي يؤدي الى الزيادة في مناصب الشغل و الانتاج حتى يصل لمرحلة التشغيل الكامل

و بالمقابل فان نقص الانفاق الكلي يؤدي حتما للركود .

كل زيادة في حجم الانفاق الكلي تؤدي الزيادة المتكررة في الدخل القومي تعادل حجم المضاعف الذي يشكل مقلوب المبل الحدي للادخار .

ترجع اسباب الركود عند كينز الى:

- انخفاض حجم الانفاق الحكومي و ذلك عند انعدام توفر مصادر التحويل و استخدام سياسة انكماشية

- ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض الاستثمار

- تقييد حجم التسليف الى الناتج الوطني ، الامر الذي يؤدي تراجع حجم التمويل للقطاع الخاص .

### رابعا: نظرية كينز للعمالة

يؤكد كينز في أطروحته على ان اقتصاد السوق بإمكانه ان يستقر بشكل دائم عند وجود بطالة حادة ، حتى ولو كان يعمل بدون حواجز . و في كتابه المشهور "النظرية العامة" الذي طور تحليله الاقتصادي الكلي بوضع العلاقات السببية ما بين المجمعات الاقتصادية مثل: التوظيف ، الدخل و الاستهلاك.

من سهل ان نفترض انه في المدى القصير ، يعتمد العمل\* على كل ما ينتج يؤدي اتاحة فرص العمل . إذن فكيف يتم تحديد مستوى النشاط؟ بالطبع حسب كينز يتم تعديل الدخل في المؤسسات على مستوى الطلب الفعال (الاستهلاك و الاستثمار) ، و كل انخفاض في الاستثمار يؤدي الى انخفاض الطلب الفعال و هذا ما يؤدي إلى تسريح العمال من المؤسسات و يصل حتى الى غلق بعض المؤسسات الصغيرة اذا ما كان الاستثمار ضعيف جدا ، و يستقر الاقتصاد على مستوى النشاط الذي يجعل العمال بدون مناصب شغل و على هذا الاساس كيف نفسر ضعف الاستثمار؟ عموما تواصل المؤسسات عملية الاستثمار اذا كان ذلك يجلب ارباح اكبر من سعر الفائدة الجارية و هذا ما اشار اليه التفسير الاولي للبطالة: اذا كان سعر الفائدة مرتفع جدا بإمكان الاستثمار ان ينشأ مستوى غير كافي لضمان التشغيل الكامل .

## المحور الثاني: أزمة الرهن العقاري ونظرية كينز

شهد العالم في القرن الماضي ازمت اقتصادية متفاوتة التأثير تبعاً لمكان وزمان حدوثها. منذ حدوث أزمة الكساد العالمي لسنة 1929 و الأزمة المالية لسنة 2008 .

نحاول من خلال هذا المحور التعرض الى أزمة 1929 و أزمة 2008 اللتين تعتبران متشبهتان في الاسباب و الخطورة و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي

### أولاً: مفهوم أزمة 1929

عرفت أزمة 1929 زيادة الطلب على العرض، حيث طرح في وول ستويت أكثر من 13 مليون سهم للبيع مرة واحدة دون مقابل لطلب، لتفقد الاسهم قيمتها و واصل<sup>1</sup> الانهيار بسبب ما يعرف "الذعر المالي" حيث تهافت المستثمرون على البيع لتوقعهم انخفاضاً حاداً في سعر الاسهم ، اذ بلغت خسائر في السوق المالية الأمريكية بـ 30 مليار دولار أمريكي اي ما يزيد عن الميزانية الفيدرالية آنذاك بعشر مرات الامر. الامر الذي جعل تدخل الدولة عن طريق سياسات وقائية للخروج من الازمة ، فالولايات المتحدة فرضت مزيداً من التعريفات الجمركية على نحو 20 الف صنف مستورد ، بعض الدول زيادة في الضرائب او تعريفات تجارية و في نهاية المطاف ادت الى تفاقم الازمة .

يشير بول دافيد سون الى انه حتى بداية سنوات الكساد الكبير لسنة 1929 ، كان اغلب الاقتصاديين يعتقدون ان اي تراجع في الركود سيجعل الأجور تتراجع مع الاسعار<sup>2</sup> . الامر الذي سيدشجع المؤسسات على توظيف العمالة العاطلة و بالتالي زيادة الاستهلاك و هكذا تدور بحلّة الازدهار و يزداد التوظيف و معدل الدخل و يليه ارتفاع في الطلب على السلع و الانتاج و يعود الاقتصاد للازدهار مرة اخرى غير ان الاوضاع التي عاشتها الاقتصاديات الغربية خلال فترة الكساد الكبير قد القت بظلال كثيفة على هذا التصور الذي يقدمه الكلاسيكيون .

من بين الازمات التي عرفها النظام الرأسمالي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية التي مركبة ان لها تشابكات مع الازمات التي شهدتها النظام الرأسمالي عند السبعينات القرن الماضي ( أزمة النظام النقد الدولي ، أزمة الطاقة . أزمة المديونية ..... الخ ) و كلها ازمات هيكلية تكشف عن الطابع المتناقص البالغ العمق و التعقيد للنمو الاقتصادي

<sup>1</sup> www.Lesechos.fr du 25 /03/2016 :Keynes reveille-toi, la crise est encore la. Marc Motin

<sup>2</sup> CES, HALL archive ouvertes du 04/06/2013 n°48 notes sur keynes et la crises. Paulo Nakatavi , Remy herrar

الراهن للنظام الرأسمالي (اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاوروية من بينها بريطانيا التي عرفت نسبة 20% من العاطلين عن العمل في سنة 1930 ،حيث فسرها اياك ان تثبيت الاجور بنسب مرتفعة او زيادة تداول النقود تؤدي الى عدم تحفيز عملية التوظيف و في كلتا الحالتين يستحب ان تترك الامور لدوافع السوق و كل شيء يعود الي مجراه وهذا صعب تحقيقه في الاوضاع الاقتصادية الحالية

### ثانيا: مفهوم أزمة الرهن العقاري

تعرف هذه الازمة تذبذبات العميقة التي تؤثر كليا او جزيا على مجمل المتغيرات المالية و حجم اصدار ، اسعار الاسهم و السندات ،اجمالي القروض و الودائع المصرفية و في مجملها أزمة العقارات نتيجة انفجار فقاعة السعيرة او فقاعة المضاربة .هذه الأزمة ليست بجديد للنظام الرأسمالي لكنها تعد أصعب و أقوى أزمة <sup>1</sup>

### ثالثا: اسباب أزمة الرهن العقاري

في منتصف 2000 الى غاية سنة 2003 قلص الاحتياطي الفيدرالي اسعار الفائدة الموجهة من 6.5% الى 1% و ذلك من اجل تفادي الركود الاقتصادي ناتج عن تراجع مؤشر البورصة نتيجة لانهار اسعار الاسهم لشركات التقنية عالية التكنولوجيا و هو ما يعرف بفقاع "لدوت كوم"

انخفاض معدلات الفائدة بنسب عالية حتى وصولها الى 1% في عام 2003 و هو ما يعني بحسابات البنوك صفر تقريبا انفتح المجال امام ضعيفي الدخل لحصول على قروض من اجل شراء منازل حيث تم توجيه اكثر من 1000 مليار دولار من البنوك نحو سوق القروض العقارية عالية المخاطر و هو السوق الذي يتم فيه تمويل المقرضين الاكثر فقرا و الاقل وفاء بالولايات المتحدة .

-بعض المستثمرين الدوليين آمنوا على السندات ضد عدد السداد مما ادى الى تورط شركات التأمين.

-باعث البنوك الاستثمارية السندات المستثمرين عبر العالم و لذلك تورطت بنوك استثمارية عالمية.

-انخفاض حاد في مبيعات السيارات و على رأسها اكبر المجموعات الأمريكية (فورد و جنرال موتورز) و قد هدد توقف هذه الشركات ببطالة اصابت حوالي مليوني عامل و كان ايضا من مظاهر هذه الازمة هو الزيادة في منح القروض الى الافراد من قبل البنوك و المؤسسات المالية خوفا من نقص السيولة و صعوبة استردادها.

<sup>1</sup> [www.the faire economy.com](http://www.the faire economy.com) du 19/10/2008

-تمثل القروض العقارية عالية المخاطر لمعظم الديون ير راشدة الذي كانت سبب الرئيسي لحدوث الازمة في الولايات المتحدة حيث هذه القروض كانت تقدم من قبل البنوك الاستثمارية والمؤسسات الرهن العقاري للمشتريين عادة ما كانوا معسرين بسبب مداخيلهم المنخفضة و فرص العمل دائماً يرامنة لم تتردد البنوك المحلية في منح القروض لان هذه العملية تعود الى بنوك عقارية عملاقة فريدي ماك و فاني ماي حيث اصدرت هذه البنوك اوراق مالية عن طريق محفظة القروض الاثمان العقاري و بيعها للبنوك في جميع أنحاء العالم .

-حافظ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سعر فائدة منخفض جدا لفترة طويلة التي ولدت الطفرة<sup>1</sup> العقارية .

-المصرفين كانوا جشعين نظرا للمكافآت المقدمة عن طريق ارقام محققة التي تمثل جزء كبير من مكافئاتهم حتى تعرضوا الى مخاطر سواء على شكل القروض او على شكل مضاربة .

- كل من قطاع المصرفي و المالي تعرضا الى تعديل طفيف و تليه العولمة بطريقة غير منضبطة ، و بالتالي ثم البيع بكمية كبيرة من الاوراق المالية المصحوبة بالمخاطر بشكل رهيب و معقدة للغاية ثم بيعها للبنوك و كل هذه التعقيدات تزايد مع جميع الدول المصنعة

#### رابعا: وضعية الاقتصادية في بعض دول العالم

تراجع الانتاج البلدان الصناعية ابتداء من فصل ثاني لسنة 2008 و خصوصا عند افلاس بنك ليمان براذرز التي تسببت في الركود ، حيث تراجع الانتاج المحلي الختام في منطقة اليورو لسنة 2009 بـ 4% في الحين تراجع نفس المؤشر في فرنسا بـ 2.2% ، 2.4% في الولايات المتحدة الأمريكية و 5.2% في اليابان و قد تراجع نمو الناتج المحلي الختام من 3.5% لسنة 1989 الى -0.5% لسنة 1991 ثم 0.8% لسنة 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية ، اما خلال فترة 2000 و 2002 طردت مؤسسات الاتصال حوالي نصف مليون عامل ، اما معدل البطالة انتقل من 4% لسنة 2000 الى 5.8% لسنة 2002 ، اما في فرنسا قدر عدد البطالين بـ 5.78 مليون و في الاتحاد الاوروبي قد بلغ 22 مليون و هذا الجدول يلخص معدل النمو السنوي خلال فترة 2009-2011

<sup>1</sup> Revue point virgule : L'intérêt des crises financières internationales du 13/11/2016



## جدول رقم 1: الناتج المحلي الخام بالنسب %

2011	2010	2009	الدول / المناطق
1,4	0,9	-2,2	فرنسا
1,7	1,8	-4,9	المانيا
1,6	0,8	-4,9	بريطانيا
1,6	-0,9	-3,9	اسبانيا
1,1	0,5	-5,9	اطاليا
2,00	2,5	-2,4	الولايات المتحدة
1,6	2,2	-5,2	اليابان
9	10	8,7	الصين
4,6	3,9	-7,9	روسيا
1,8	0,9	-4	منطقة اليورو
1,8	0,9	-4,1	الاتحاد الاوروبي
1,8	1,7	-3,4	دول ذات اقتصاد متقدم
3,8	4,4	-2,3	أمريكا اللاتينية
3,7	-3,6	-1	العالم

المصدر: FMI; OCDE

تتعرض هذه الازمة على مجمل المؤسسات بالإفلاس في الدول الأوروبية و الولايات المتحدة حيث عرفت مؤسسات فرنسا افلاس 10% ما بين 2008-2009 لقد حدث نفس الشيء في الولايات المتحدة الأمريكية الذي بلغ افلاس مؤسساتها ب 61000 و اتبعها تدميرا اكثر من 8 ملايين وظيفة مع بداية 2008 ، و في نفس الوقت ارتفع معدل البطالة من 4.8% الى 9.5% مع ذروة بلغت 10.2% في 2009 اما في فرنسا انتقل معدل البطالة من 9.5% لسنة 2008 الى 9.9 لسنة 2010 .

العراقيل المالية التي تعانها تقريبا كل المؤسسات اجبرتها الى تسريح العمال او خلق مناصب شغل اقل مما كان فيه قبل الازمة الحالية مما ادى بذلك الى انخفاض

مداخيل المستهلكين، وفي نفس الوقت انخفاض الطلب الذي كان سببه تدهور في الميراث العقاري<sup>1</sup> وانكماش العائدات الفعلية او المتوقعة، وبالتالي انخفاض مبيعات المؤسسات و صاحبها تقليص في مستوى الناتج و مناصب الشغل ،اما بخصوص الدين العام نجد إنجائترا بلغها دينها بالنسبة للناتج المحلي الخام 40% ما بين 2007-2014 ،فرنسا قدر ب20% خلال نفس الفترة شهدت ألمانيا نفس المشكل في ماي 2010 ،حيث بلغت نسبة الدين العام ب76.7% اما الولايات المتحدة<sup>2</sup> الامريكية قدر ب 92.6% و 124.1% في اليونان و 227.3% في اليابان .

تأثر العالم العربي، بالأزمة المالية العالمية (الرهن العقاري) تأثيرا سلبيا و هذا التأثير يختلف من دولة لأخرى حسب ظروف الدولة و قطاعاتها ،و ذلك اعتمادا على درجة التفتح و الاندماج بالأسواق المالية الدولية ،و كلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة مع ولايات المتحدة الأمريكية يؤثر سلبيا بدرجة عالية على الدول العربية.

و مع انخفاض الطلب العالمي و الذي برز في بداية عام 2009 ن ،ادى إلى حالة من الركود في الأسواق العربية نتيجة لانخفاض الحاد في أسعار النفط ،و انخفاض حجم المبادلات التجارية على مستوى العالمي.

أكدت عدة دراسات أن الانفتاح نحو العالم و بالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية ، يؤثر سلبيا على الدول العربية ، و من هنا صنفت هذه الدول إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى : و هي دول مجلس التعاون الخليجي<sup>3</sup> التي تتسم أنظمتها المالية و التجارية بالتفتح نحو العالم و تعتمد في معاملتها التجارية على النفط ،الغاز، و البتر و كيمياويات. و مع تراجع الحاد للأسعار في اسواق النفط العالمية خلال النصف الثاني من سنة 2008 أدى إلى تقليص الفوائض المالية لدول الخليج و كذا السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي و قطاع الأعمال ، و خروج التدفقات المالية الأجنبية حيث أصبحت تخدم عمليات المضاربة أكثر من الاقتصاد الحقيقي ،و العديد من القروض المستحقة للمؤسسات المالية العالمية خلال الأزمة كانت بحاجة إلى إعادة التمويل مما أدى إلى تعرض عدد من شركات القطاع العام و مؤسسات القطاع الخاص لمخاطر إعادة

1 Cahier français n °359 : les politiques économiques a l'épreuves de la crises

2 [www.oekosozialinus.net](http://www.oekosozialinus.net) comprendre la crise actuelle .Saral Sarcar publie par initiative okodozilismus

3 [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)

جدولة الدين وزيادة تكلفة التمويل وتراجع الاستثمارات.

شهدت البورصات الخليجية، تراجعاً حاداً في تداولتها حيث عزا محللون ماليون هذا التراجع إلى إشهار إفلاس بنك ليمون برذرزن كما انخفضت مؤشرات الأسهم في دول الخليج إلى أدنى مستوياتها منذ سنة ونصف وذلك مع هروب المستثمرين من الأسواق خشية تأثرها بتداعيات الإضرابات الأخيرة في قطاع المالي الأمريكي.

مع تذبذبات لأسعار البترول (150 دولار للبرميل - 77 مليار دولار خلال نفس السنة). مما يؤثر على وضع الموازنات العامة ومعدلات النمو الاقتصادي، ومن الأسوأ ان هذه الدول هذه الدول تمتلك صناديق سيادية تستثمر في الخارج وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، و من الممكن ان هذه الصناديق في بعض المؤسسات المالية المتعثرة<sup>1</sup>، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيه الدول الخليج تقدر ب 4 مليار دولار لسنة 2009 .

المجموعة الثانية: يعتمد اقتصادها على الإيرادات النفطية، حيث الطلب العالمي و الأسعار العالمية للنفط تؤثر كثيراً على السياسة المالية المتقدمة في هذه الدول والمسيرة للمدورة الاقتصادية العالمية، أي النفقات الحكومية ترتفع بإرتفاع إيرادات النفط و العكس صحيح.

القطاع المصرفي، المالي والمحلي لهذه المجموعة لم يتأثر بدرجة بالغة وهذا راجع الى عدم ارتباط النظام المصرفي المالي بالنظام المصرفي العالمي بصفة مباشرة. غير أن هذه الاقتصادات، تأثرت اثر انخفاض الطلب على النفط والتأجج عن الركود في الاقتصاد العالمي من جراء الأزمة المالية العالمية. بالاضافة قامت كل من الجزائر وليبيا بتخفيض حصصهما الانتاجية خلال فترة 2008-2009 وحتى المؤتمر الأخير لسنة 2016.

و كنتيجة لذلك، تراجع حجم الصادرات النفطية 28 % في المتوسط في سنة 2009، و من جهة أخرى، نجد الجزائر جاءت بنسب جديدة للقطاع غير النفطي في ضوء الزيادة الكبيرة في المحصول الزراعي للحبوب، و كذلك استمرار الانفاق العام بمستويات عالية في تطوير البنية التحتية في إطار البرنامج الوطني لتطوير البنية التحتية، فظلاً عن تراكم إيرادات قبل بروز الأزمة. إلا أن تراجع في أسعار النفط أدى إلى آثار سلبية ولكن بدرجة غير متفاوتة.

المجموعة الثالثة: بوجه عام هذه المجموعة لم تشهد تذبذبات في الأسواق المالية لأنها تعتمد على الموارد الادخارية و المالية المحلية، تواجد محدود للاستثمار الأجنبي المؤسسي

<sup>1</sup> مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية 2013 العدد 37) [www.iasj.net](http://www.iasj.net)

في عدد من الأسواق ذات سيولة مرتفعة.

يعتمد اقتصاد المصرفي لهذه المجموعة (أردن، تونس، سوريا، لبنان، مصر، المغرب و موريتانيا) على موارد الإقراض المحلي. وبالتالي لا تبتأثر اقتصاداتها بصورة مباشرة بالتقلبات في أسواق المال العالمية. غير أن الصدمات الخارجية انتقلت إلى اقتصاداتها من خلال ارتباطها التجاري الوثيق بأسواق الدول المتقدمة و شركائها التجاريين الرئيسيين في الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، حيث تعدت صادراتها على أسواق الدول المتقدمة بدرجة الأولى، و كذلك معاملات الخدمات كإيرادات السياحة، تحويلات العاملين بالخارج و تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. غير أن الأزمة بدأت تعرف آثارها السلبية، عند تراجع الطلب على الائتمان المصرفي في ضوء انكماش الطلب الخارجي و انخفاض التجارة الخارجية العالمية، كما أن أجواء عدم اليقين التي أحدثتها الأزمة العالمية في الأسواق المحلية أدت بالمصارف التجارية الى اتباع سياسة احترازية تمثل في عدم التفريط في الموارد المتاحة لها تقاديا لتزايد حالات التعثر و عدم السداد، وذلك بالرغم من توافر السيولة لديها.

و خلاصة مما ذكر آنفا الجدول 2 يوضح ذلك.

جدول رقم 2 : معدلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي لفترة 2006-2010

الدول	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط معدل النمو العالمي	4	3,7	2,05	0,9	3
معدل النمو العالمي مرجحا بمكافئ القوة الشرائية للدولار PPP	5	4,9	3,6	1,9	3,9
الدول ذات الدخل المرتفع	3	2,6	1,3	0,1-	2
دول منطقة التعاون و التنمية	2,9	2,4	1,2	0,3-	1,9
الولايات المتحدة	2,8	2	1,4	0,5-	2
الدول النامية	7,7	7,05	6,3	4,05	6
دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا	5,3	5,8	5,8	3,9	5,2

المصدر: economic prospects, 2009 P 17

### المحور الثالث : كينز والإصلاح النقدي

تصور كينز للنظام بعد الحرب . و من اجل ذلك حدد ثلاث شروط لضمان الاقتصاد من الازمات المتكررة :

الشرط الاول: السيولة الدولية يجب ان تكون مضمونة في جميع الظروف بمعنى لا ذهب لا عملة اي بلد تكون اساس النظام .

الشرط الثاني : يتخذ النظام تباطئي سياسات الافتراس للتجارة الخارجية وكذا السياسات التي تهدف الى اعادة تمويل عجزها الخاص من قبل الدول المجاورة

الشرط الثالث : و اخيرا يسمح للنظام الى اقصى الحرية الممكنة للبلدان على اجراء سياسات التشغيل الكامل و التنمية . فالشرط الاول ينطوي على تمزيق الكلي مع النظام ليومنا هذا .

### أولاً: كينز ونقد لقاعدة الذهب

قدم كينز نقد ميكر لقاعدة التبادل بالذهب ،لقد احتشد بفكرة العملة الدولية في سنة 1938 و هي بنكور ، وهذه النقود لا تقبل تحويل الى الذهب حيث وضخ كينز بدقة مع ادانة استخدام الذهب او اي معدن اخر كعيار للعملة ، وهدفه الرئيسي من هذا الموقف تتمثل في محاولة تطبيق العلاقات التجارية الدولية نفس قواعد التمويل التي كانت موجودة في اطار اقتصاد ملق ، و دعى الى خلق بنك التسوية التي تعمل على منح قروض للبنوك المركزية للدول الاعضاء في بنكور (قابلة التحويل للعملة الوطنية) وهذا حسب الحاجة ، أكد كينز في سنة 1943 على ان بنك التسوية<sup>1</sup> و اتحاد النقد الدولي ليست مصرفا بديلا للبنك التنمية و اعادة التجديد كما خطه . و لذلك قضية مساعدات التنمية منفصلة عن التعافي من الشروط التجارة الدولية و ما نجده في امريكا يعاكس هذا الامر مع الارتباك الحالي التي تعانيه هذه الدولة مع محاولة وضع التجارة كنموذج رئيسي للتنمية .

أما سعر الصرف الثابت (قابل للمراجعة) عرف تدريجيا تنازل في السوق في مؤتمر جمايكا لسنة حيث 1973 اصبح سعر الصرف القائم متماسك مع التقدم ايدولوجية النقودية و نيو الليبرالية التي ادت الى التقلبات المفاجئة التي عرفها العالم مند السبعينات ، و طبيعة المتزايدة للمضاربة في النظام وصولا الى الازمة الحالية .

<sup>1</sup> Document de travail du centre d'économie de la sorbonne Keynes et la crise n°48-2013 écrit par remy Herrera et autres

### ثانيا : ازمة المديونية

من ازمة 1929 الى مختلف الازمات المتتالية متبوعة بالانعكاسات على المجتمع و الاقتصاد الذي فسرها الاقتصاديون الأرثوذكسين بانها راجعة الى عدم المساواة في توزيع المداخيل و الثروات ،ولا تعود الى مشكل الانتاج السوق او الندرة، على هذا الاساس مع انحطاط مفهوم التنظيمي الليبرالي للاقتصاد السوق تدخل كينز بمفهومه على ضرورة تدخل الدولة في شكل عقلانية الاقتصاد و الرفاه في المستقبل .

مع تطور ازمة المديونية 1982 التي كانت مرتبطة بالمرافق التي سهلت للدول النامية في توسعها بالديون مع اسعار فائدة باهظة التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية .

الاطاحة الى حد كبير للبنك العالمي في هذه الآونة ،اغتم صندوق النقد الدولي الفرصة بفرض سياسات اقتصادية على الدول ذات مشاكل مالية ،لقد جاءت هذه التحولات عندما أصبحت الليبرالية الجديدة ايديولوجية اقتصادية مهيمنة و اهذا الغرض سعى صندوق النقد الدولي الى فرض قابلية تحويل حساب جاري و هكذا كذلك حساب راس المال ،بمعنى تحرير رؤوس الاموال ثم اصبح صندوق النقد الدولي المحرض الكلي و الاوسع لعمليات الجهنمية رغم عدم اكتسابه لوسائل الازمة من اجل كبح هذه المديونية .

ترجع الاضطرابات المالية الى العنف التي فرضته امريكا و الصندوق عند تحرير الكلي لسوق المالي وعدم قدرتها لمراقبة هذا اسوق التي نتج عنه التعقيدات التالية :

- تخصيص القروض المشوهة بصفة دائمة لتمويل الاقتصاد الدولي و تشديد على ضرورة الاصلاحات حسب منظور هذه الهيئة ،تواصلت هذه التذبذبات الى غاية بروز الازمة المالية الحالية .

- اذ شاء استراتيجيات مفترسة للتجارة الدولية التي ادت بدورها الى الاختلافات للدول المتقدمة عن طريق اثار انكماشية الاجور التي كانت تحفزها .

- ان ازمة المديونية التي عرفتها امريكا ،بريطانيا و اسبانيا كانت منبع الرئيسي للازمة الحالية حيث يشجعون الدول على تطبيق سياسات حمائية التي وصلت الى مضاعفة الفوضى و عدم الاستقرار.

و كان بالضبط نوع من الحلقة المفرغة التي اوصى كينز تجنبها عن طريق دمج مبادئ الاتخاذ النقدي مع معدن الصرف الثابت و قابل للمراجعة ،و دور بنكور ، قواعد التجارة و كذا مراقبة رؤوس الاموال من اجل اعطاء لمختلف الدول وسائل حقيقية للسيادة الاقتصادية و لا تعود بزعة الاستقرار على الدول المجاورة النتيجة

الجيرة التي تتمثل في احياء سياسات الرقابة على الصرف لدولة ماليسيا وروسيا.<sup>1</sup> النظام جله في ازمة الذي سببه تحرير القواعد المالية التي ادت الى تكهنات مفتوحة للفضاءات المتعددة ( منذ عقود لاجل الموارد الاولية ومشتقات وسائل المالية) وهذا ما توقعه كينز حيث هذه الوضعية وصلت الى منع الحصول على السيادة الاقتصادية الا في حالة سياسة الافتلاس على دول المجاورة او تجارة الدولية وهذا ما ساهم في خلق المزيد من عدم الاستقرار.

• النظام في ازمة لان الهيئات الدولية التي تدير العالم، فقدوا المصادقية الشرعية سواء كان الصندوق النقد الدولي او خزينة امريكا التي لم تعد قادرة على تسيير ازمة امريكا، لقد بين كينز في سنة 1941 بان السيطرة على مراقبة رؤوس الاموال و تدابير الحمائية تساعد على خلق فضاءات الاستقرار عند وجود تدبذبات .  
ثالثا: كينز و الازمة الاقتصادية

كما ذكر من قبل ان ادلاع الازمة كان في الولايات المتحدة الامريكية سواء ازمة 1929 او ازمة المالية الحالية 2008. قام الرئيس فرانكلين روزفلت سنة 1933 بانتعاش الاقتصاد عن طريق اعادة فتح البنوك السليمة وذلك عند توفر السيولة المالية ولتأمين السيولة لذلك وجب سحب الودائع الامريكية من الصارف العالمية و خصوصا الاوروبية و تصحيح استخدام الاوراق المالية من خلال اذشاء لجنة تبادل الاوراق المالية سنة 1934 .

انتقلت هذه الازمة الى سائر الدول الرأسمالية في العالم و خصوصا بريطانيا فرنسا و المانيا لذلك قرر الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت تبني سياسة اقتصادية جديدة تقوم على فتح مشاريع كبرى بهدف تشكيل اكبر عدد ممكن من العمال لحل مشكلة البطالة، ومن اجل ذلك قام بإنشاء مكاتب التوظيف، التوسع في المشاريع الانمائية و الاجتماعية و هذا ما نراه في تحليل الكينزي لمعالجة او من اجل تفادي الازمات المتكررة<sup>2</sup>

و من جهة اخرى ابرز كينز خصائص النقود التي تجعل التامين بجميع الحوادث التي تحدث في المستقبل، مع الحذر من السيولات اضافية و خفض في معدل الفائدة لان كل الاعوان يفضلون حفظ النقود وهذا النوع من الصعوبات التي تلقت البنوك المركزية في اعقاب الرهن العقاري، وفي اطار فشل تقريبا كل القطاعات بالنسبة لقدرة البنوك

<sup>1</sup> Revue point virgule : L intérêt des crises financières international

<sup>2</sup> Revue Atlantico du 09/08/2016 « J.M.K » écrit par Jean Marc Sylvestre

الخصوصية في تسديد الديون ، و كل مؤسسة ليست لها القدرة في اقراض مؤسسات اخرى حيث يفضلون عزومة على السيولة و تبعها ارتفاع في سعر الفائدة ما بين البنوك و انكماش قروض المؤسسات و بالتالي ظهرت حرب الأعصاب الاقتصادية.

تقريبا كل الحكومات واجهت تدهورا اقتصاديا باتخاذ كل التدابير العقلانية على مستوى الاقتصاد من اجل وضع جدول و تحديد مدة الركود بدلا من انقراض القطاع المصرفي ، ثم تنفيذ مخططات انعاش الاقتصاد للدول التي تعرضت الى هذه الازمة و على سبيل المثال الولايات المتحدة الامريكية ، قدمت 800 مليار دولار اما اوروبا قدر ب 200 مليار يورو (فرديسا تدعم المؤسسات اما بريطانيا تدعم القدرة الشرائية للمستهلك) و هذا ما قدمه كينز في كتابه نظرية العامة . و استجابت الدول المصنعة الكبرى للازمة الحالية بطريقة كينزية عند ضخ مبالغ ضخمة للإنفاق الى مختلف المؤسسات التي هي في خطر لتحفيز الاقتصاد ، في بعض الحالات اعادت الولايات المتحدة مراقبة بعض المؤسسات الكبرى الفاشلة مثل: فاني مارك، فريدي مارك AIG، وجنيرال موتورز، رويال بنك... الا ان هذه الوضعية (ضخ السيولة) قد تؤدي بالصحة مرة اخرى للتضخم بدرجة عالية لان جزء كبير من السيولة تم خلقها

خلاصة :

- تقرر حاليا في جميع انحاء العالم حشد مئات من اليورو من اجل انقاذ البنوك الفاشلة لمساعدة المؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية الزيادة المصنعة للقدرة الشرائية واصبحت الهياكل الانتاجية غير مناسبة بلوغ نقاط التوازن
- في الواقع لم تخلق اي ثروة و اثما انتقالها من المواطنين الى جهات اخرى و ما يلاحظ ان تمويل النفقات الضخمة يتم عن طريق خفض في الضرائب و تقليص في القدرة الشرائية بصفة غير مباشرة .
- ما يلاحظ ان الحكومات ارتكبت اخطاء عديدة عند ضبط او تعديل المشاكل الاقتصادية المختلفة من خلال الانفاق العام (تمويل من قبل الدين العام او الضرائب) التي لا تولد ثروات جديدة، تقريبا كل هذه البرامج تهدف الى نزع بعض الثروات التي تم انشاؤها لاستخدامها للحصول على السلع مختارة عشوائيا من قبل السياسيين و البيروقراطيين ، و هكذا نجد وصفات الكينزية القديمة التي جرفتها الامواج و اظهرت عدم كفاءتها و ضررها تعود الى مجرها بقوة و لأفة و هذا عند تقديم فكرة العملة المشتركة الدولية في سنة 1941 بدلا من فرض الهيمنة النقدية التي اعتمدت عليه الولايات المتحدة الامريكية .



- إن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 هو المبالغة في تحرير القطاع المالي المصرفي.
  - تأثرت اقتصاديات الدول النامية بالأزمة بشكل متفاوت نسبيا بسبب وجود علاقة ترابط مع الأسواق المالية العالمية ويعتمد على درجة الاندماج.
  - لا بد من إعادة النظر في نظام العالمي عند ما حدد الدولار كعملة دولية و البحث عن سلة عملات جديدة قيادية من غير الدولار.
- المراجع:

- 1) [www.les-echos.fr](http://www.les-echos.fr) du 25-03-2016
- 2) [www.iag.net](http://www.iag.net) 2013 revue de l'université de Baghdâd n° 37
- 4) [www.the-faire-economy.com](http://www.the-faire-economy.com) du 19-10-2088
- 5) [www.oekosozialinus.net](http://www.oekosozialinus.net)
- 6) revue conjuncture n°1296 du 15-12-2009
- 7) revue atlantico du 09-08-2016
- 8) revue point-virgule :l'intérêt des crises financières internationales du 13-11-2016
- 9) revue sociale : le modèle keynésien pour dompter les crises de l'économie n° 23-2012
- 10) CES n°48 du 04-06-2013 : notes Keynes et la crise
- 11) revue sciences humaines du 15-04-2009 : Keynes et la fragilité des économie financières
- 11) rapport : la crise financière : cause, conséquences, solutions(2009)
- 12) cahiers français n° 359 : les politiques économiques à l'épreuve de la crise
- 13) Keynes, lucas d'une économie à l'autre : Michel de vroey. Edition dalloz 2009
- 14) Keynes : Gerard henry marie. Editon armand colin 1997